



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الأزمة الاقتصادية في تركيا والتضخم المرتفع

د. محمود داغر



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍّ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّمُ الحقلين السياسيين والأكاديميين.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

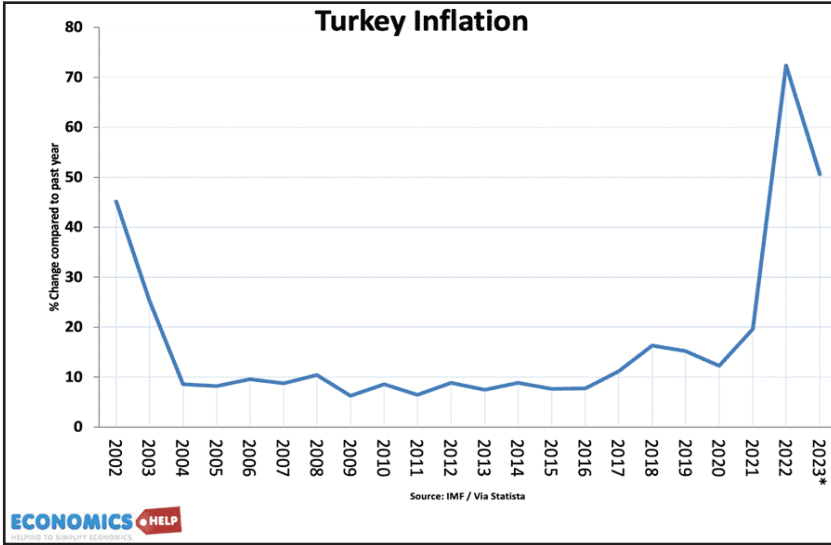
Since 2014

الأزمة الاقتصادية في تركيا والتضخم المرتفع

د. محمود داغر *

يواجه الاقتصاد التركي أزمة اقتصادية مضمونها تضخم عالٍ، وأزمة تكاليف معيشية حادة.

التضخم في تركيا

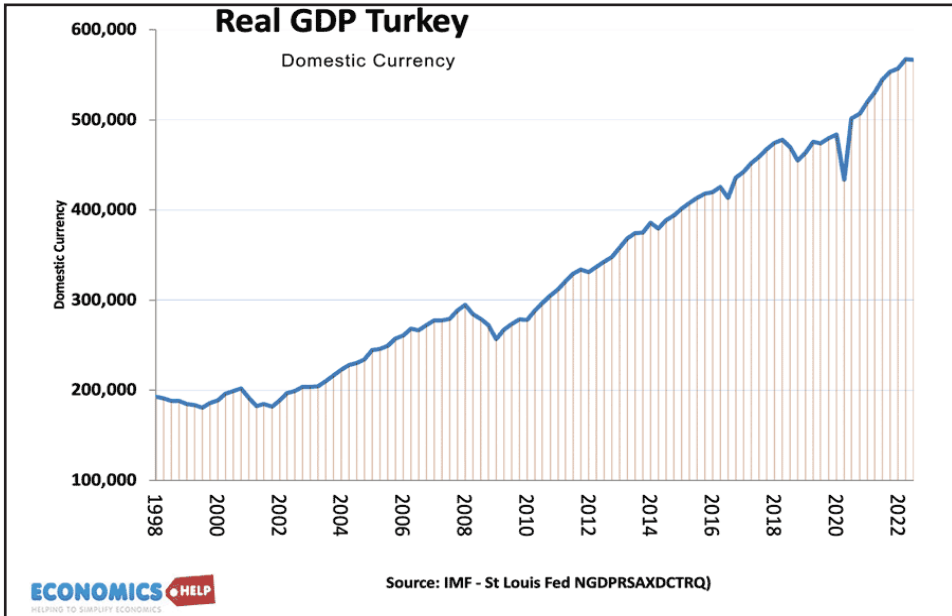


شهدت تركيا في السنوات الأخيرة ارتفاعاً في معدل التضخم إلى أكثر من (80%) مما ترك أكثر من (53%) من الناس في تركيا غير قادرين على تغطية نفقاتهم اليومية. ومع ذلك، كما يُلاحظ، فإن هذه الأزمة هي إلى حد كبير أزمة ذاتية من السياسات غير التقليدية - Unconventional للحكومة، وهي تذكير بكيفية تأثير السياسة قصيرة المدى ذات الآثار السيئة. لماذا سارت الأمور على هذا النحو في تركيا؟ وما مدى احتمالات سوء الذي قد يتحقق؟

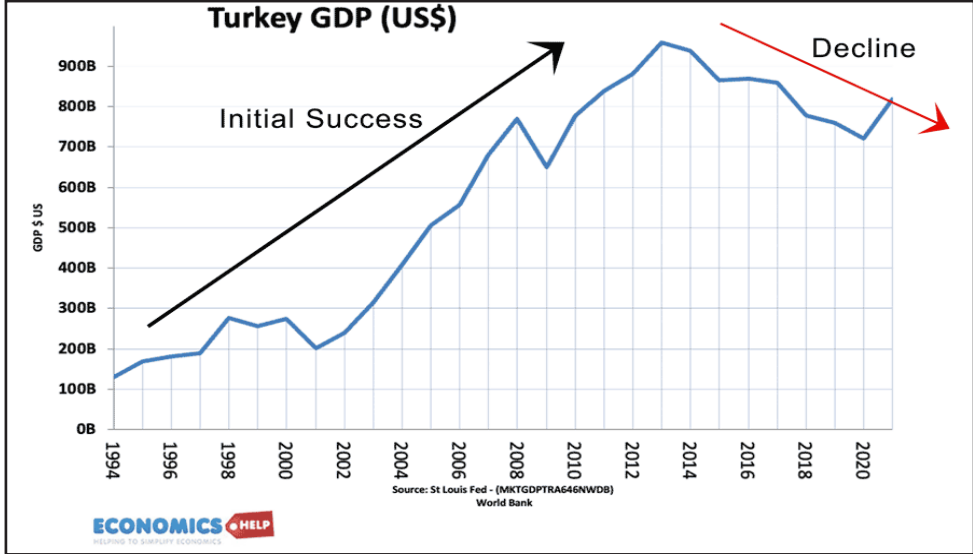
* أكاديمي وباحث.

سجل الاقتصاد التركي في السنوات العشرين الماضية، معدلات نمو اقتصادي مثيرة للإعجاب، مما تسبب في ارتفاع مستويات المعيشة. ومع ذلك، اعتباراً من عام 2018، أدت الرغبة القوية في تحقيق نمو اقتصادي أعلى إلى تجاهل أردوغان نصيحة الاقتصاديين واتباع نهج غير تقليدي للغاية تجاه الاقتصاد.

النتائج المحلي الإجمالي الحقيقي التركي



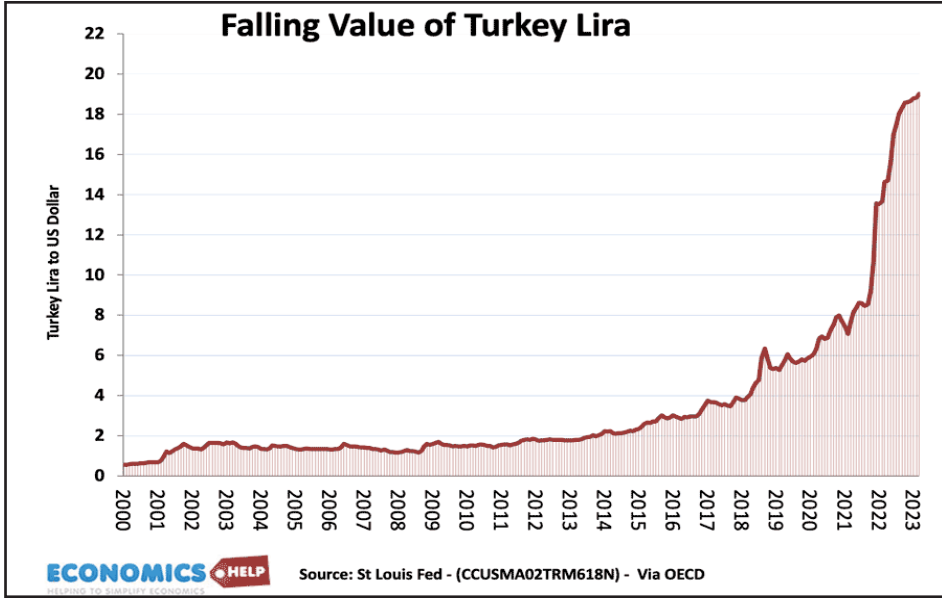
GDP التركي بالدولار



والأمر الغريب هو أن أردوغان ألقى باللوم في ارتفاع معدلات التضخم في تركيا على معدلات الفائدة المرتفعة، وادّعى أن أسعار الفائدة المرتفعة تجعل الناس أكثر فقراً. تجاهل النصيحة وأقال ثلاثة من مدراء البنك المركزي التركي وأدار الاقتصاد بتحفيز من خلال إيمانه الشخصي.

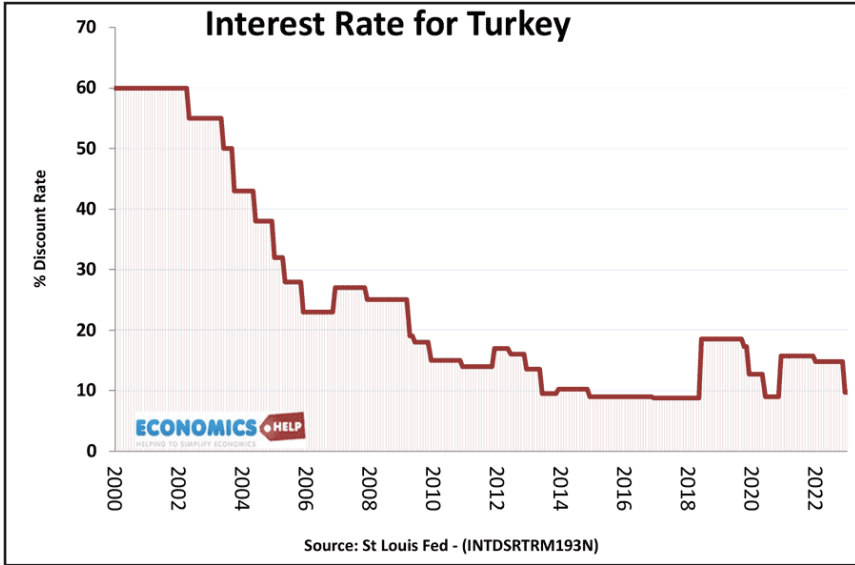
لكن الأثر الاقتصادي لخفض أسعار الفائدة في وقت التضخم، كان متوقعاً أن يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية، وكما وضح سياسته الاقتصادية الجديدة على الهواء مباشرةً على التلفزيون، فقد أدى ذلك إلى انخفاض فوري في الليرة مرة واحدة فقط بنسبة (15%) وخلال عنوان تليفزيوني واحد.

تدني قيمة الليرة التركية

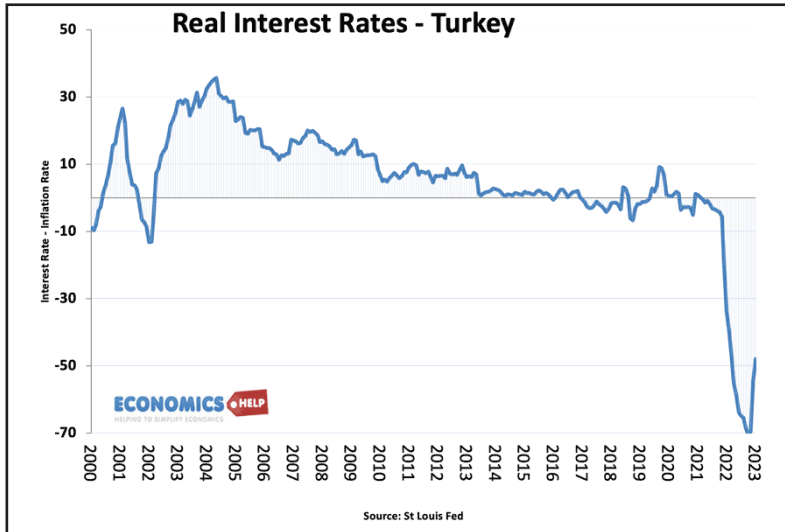


أدى الانخفاض الحاد في أسعار الفائدة - أقل بكثير من معدل التضخم وهو مخالف لقواعد السياسة النقدية - إلى منح تركيا أرخص تكاليف الاقتراض في أي مكان في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، أدى ذلك إلى استثمار قوي واستهلاك أعلى (حفز الطلب الكلي).

الفائدة الاسمية في تركيا



الفائدة الحقيقية



ومع ذلك، أدت هذه الزيادة في الاقتراض والأموال الرخيصة إلى زيادة التضخم. كان التضخم مدمراً للطبقة الوسطى.

لوضع الحالة في سياقها، فإن التضخم في تركيا يشبه التضخم في المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة، ولكنه أسوأ بعشر مرات في الأقل. والنتيجة هي أن المدخرات تتآكل بسرعة وتنتلشى الثروة، مما يترك أثراً من عدم اليقين والارتباك. وعندما يكون التضخم مرتفعاً جداً؛ فإنه يؤدي أيضاً إلى تكاليف أخرى مع مساومات متكررة على الأسعار وعقود التوريد. رداً على ذلك، رفعت الحكومة الحد الأدنى للأجور والمعاشات التقاعدية، ولكن على الرغم من أنها بدت سخية، إلا أنها سرعان ما تآكلت بسبب التضخم.

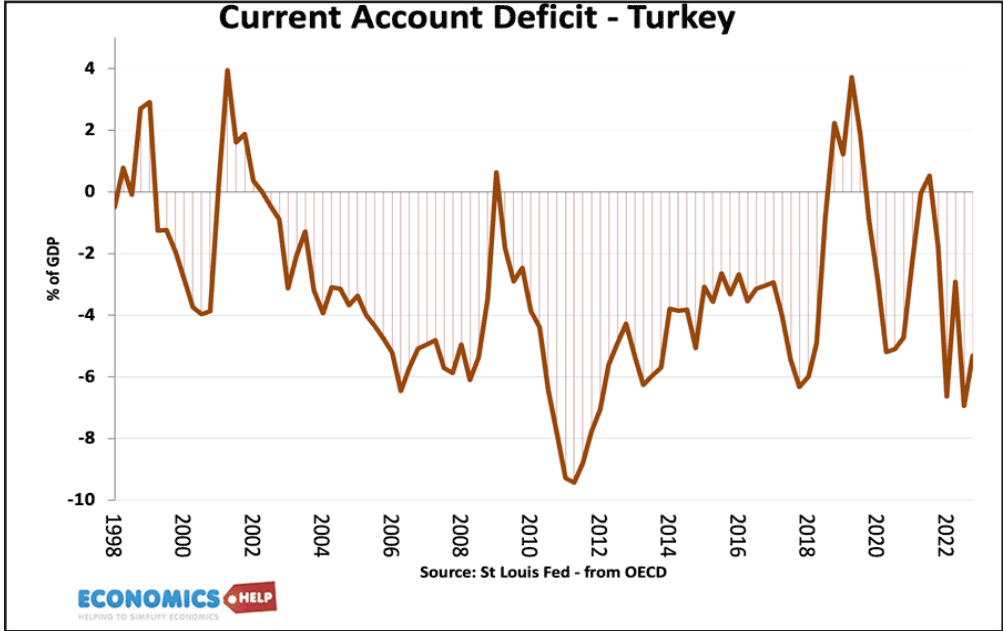
تكاليف التضخم:

زعم أردوغان أن أسعار الفائدة المرتفعة تضر بالفقراء أكثر من غيرها، لكن الحقيقة هي أن التضخم هو الذي يضر حقاً برفاهية العامل العادي. تمكنت الشركات الكبيرة وذات العلاقات الأفضل من عزل نفسها عن التضخم إلى حد ما، عن طريق الاحتفاظ بالعملة الأجنبية أو شراء الأصول الملموسة، مثل الأراضي والممتلكات. لكن بالنسبة للعديد من العمال الفقراء، فإن هذا التحوّط من التضخم غير قابل للتطبيق، بدلاً من ذلك، يكافح العمال لدفع فواتيرهم والدخول في ديون جديدة. أصبحت السلع التي كانت تعدّ من العناصر الأساسية كماليات. كما أدى التضخم المرتفع للغاية إلى الهجرة، إذ يبحث العمال عن ظروف أفضل واستقرار في الخارج.

كان للتضخم تأثير متوقع على الليرة التركية؛ مما تسبب في انخفاض سريع لقيمة العملة، ومع ضعف العملة، فإن ذلك أدى إلى ارتفاع سعر الواردات. وبالنسبة إلى مستورد للطاقة مثل تركيا، كان هذا مدمراً، كما جعل تركيا أكثر اعتماداً على الطاقة الرخيصة من روسيا. وبسبب وضعها

الاقتصادي، لم تشارك تركيا في العقوبات المفروضة على روسيا لكنها تواصل شراء النفط والفحم الروسي بسعر مخفض.

عجز الحساب الجاري التركي



لكن مشكلات تركيا تزداد سوءاً، كما أن لديها عجزاً مستمراً في الحساب الجاري -Cur- rent Account، مما يعني أن تركيا مستورد صافٍ، وهذا يعكس ارتفاع طلب المستهلكين على الواردات وكذلك ضعف قدرتها التنافسية الصناعية؛ بسبب التضخم المرتفع وقطاع التصدير المتخلف.

كانت الحكومة التركية تأمل في أن تؤدي سياستها المتمثلة في خفض أسعار الفائدة وتخفيض قيمة العملة إلى تمكينها من محاكاة المعجزة الاقتصادية الصينية المتمثلة في نمو الصادرات القوية،

وفي فترة التضخم المرتفع، تميل فائدة انخفاض العملة لتعزيز القدرة التنافسية إلى أن تكون قصيرة الأجل للغاية. يوضح الخبير الاقتصادي جودت أكجاي، أن المصدرين «أصبحوا مدمنين على أسعار الصرف» «لقد كانوا منتشين في البداية، لكنهم الآن يشكون مرة أخرى.» هذه هي مشكلة الاعتماد على تخفيض قيمة العملة لتحسين الصادرات، فهي مؤقتة للغاية ولا تعالج الإنتاجية الأساسية».

الدين الخارجي التركي



لدى تركيا أيضاً دين خارجي متزايد، وأصبح من الصعب تمويله بشكل متزايد؛ لأن تخفيض قيمة العملة أدى إلى زيادة التكلفة الفعلية لسداد فوائد الديون الخارجية.

يعني عجز Deficit الحساب الجاري التركي الكبير أيضاً أنها بحاجة إلى جذب تدفقات رأس المال لتمويل العجز. تحتاج تركيا إلى إيجاد ما يقرب من (200) مليار دولار سنوياً لتمويل عجز الحساب الجاري والديون المستحقة، لكن بعد محاولات لدعم العملة، تمتلك الدولة فقط احتياطات محدودة من العملات الأجنبية تبلغ (85) مليار دولار فقط.

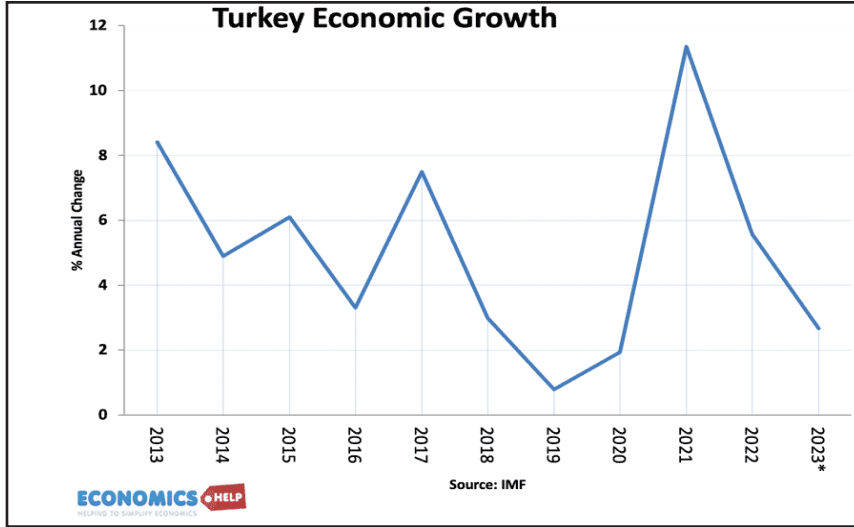
مما يجعل تركيا عرضة للاعتماد على الائتمان من منتجي الطاقة مثل روسيا وقطر، تلقت تركيا (25) مليار دولار من الصناديق غير الرسمية عام 2022، في الغالب من الائتمان من روسيا، لكن هذا لا يمكن تحمله.

تحاول تركيا السير على خط رفيع، نقطة التقاء الشرق والغرب، استقطاب أفضل ما في أوروبا وآسيا. ومع ذلك، فإن التضخم المرتفع، وتراجع العملة، والتقرب المتصور من روسيا، جعلت الشركات الغربية أكثر إحجاماً عن الاستثمار في تركيا.

والنتيجة هي كل العلامات الكلاسيكية لاقتصاد معرض لهروب رأس المال. وقد ينجم عن تخفيض قيمة العملة والدين الخارجي وضعف النمو إلى تخلف تركيا عن السداد كما فعلت سريلانكا مؤخراً.

إحدى الاستراتيجيات التي استخدمتها تركيا هي أن تكون مركزاً لإعادة بيع الفحم والنفط والغاز الروسي. من الناحية النظرية، يمكن لتركيا شراء النفط الروسي بأسعار مخفضة وإعادة بيعه إلى بقية أوروبا. لكن أوروبا ملتزمة برفض طويل الأمد للطاقة الروسية وإيجاد مصادر بديلة. خفت الانخفاضات الأخيرة في أسعار النفط والغاز من الأزمة في تركيا، ولكنها جعلت أيضاً خطة الاتحاد الأوروبي للانتقال من قطاع الطاقة الروسي أكثر واقعية.

معدل النمو التركيبي



على الرغم من كل هذه المشكلات الاقتصادية المتمثلة في التضخم وانخفاض قيمة العملة وارتفاع تكاليف المعيشة، نتفاجأ عندما نرى أن النمو الاقتصادي الحالي في تركيا مرتفع للغاية. هناك عدد من التفسيرات - بيت القصيد من سياسة سعر الفائدة شديد الانخفاض - هو توفير تحفيزاً مؤقتاً للاستهلاك والاستثمار. إن الاقتراض رخيص للغاية وهذا يشجع على الإنفاق. وبالتالي، نحصل على نمو قصير المدى. من جهة أخرى، عندما يكون التضخم مرتفعاً ويؤدي إلى تآكل قيمة أموالك، فقد تنفقه أيضاً في أقرب وقت ممكن.

مشكلة هذا الاستهلاك المرتفع هي أنه غير مُستدام على المدى الطويل. إنه مثل رفع السكر للطاقة جزئاً تناول الحلويات. إنه يوفر اندفاعاً لسكر الدم، ولكن عندما تنتهي صلاحية الحقن، تبقى لديك طاقة منخفضة. إن الأثر المعتاد لهذا النوع من الازدهار الاستهلاكي المصطنع هو إعادة التكيف المؤلم والركود. إنه يذكرنا إلى حد ما بطفرة لوسون في أواخر الثمانينيات في المملكة المتحدة. حيث أدى ارتفاع الثقة وارتفاع أسعار الأصول إلى طفرة في الاستهلاك وعجز في الحساب الجاري

وارتفاع التضخم. لكن مخلفات هذه الطفرة فائقة الشحن كان ركوداً مؤلماً.

على المدى القصير، يُدار الاقتصاد التركي لتحقيق أعلى نمو. لكن فشل الاستراتيجية الاقتصادية هو أن النمو التضخمي قد فرض تكاليف باهظة على الناس. المشكلة هي أنه بعد الانتخابات من المحتمل أن يكون هناك حساب حيث لا يمكن الحفاظ على مستويات الاستهلاك المرتفعة في ظل التضخم المرتفع للغاية.

لماذا نحتاج لبنك مركزي مستقل؟

إنه يقلل من إغراء السياسيين بضخ أموال في الاقتصاد قبل الانتخابات مباشرةً. لكن ماذا سيحدث بعد ذلك بالنسبة لتركيا؟ لقد تخلت حكومة أردوغان فعلياً عن التضخم. لكن الاعتماد على أسعار الفائدة المنخفضة لتعزيز النمو هو في أحسن الأحوال سياسة قصيرة الأجل، ولا يوجد دليل على أنها أدت إلى استثمار طويل الأجل. وفوق كل هذه المشكلات، فإن الأضرار المدمرة التي خلفها الزلزال في وقت سابق من هذا العام قد تكلف ما يصل إلى (80) مليار دولار أو (10٪) من الناتج المحلي الإجمالي لإصلاحها.

للحد من التضخم، من شبه المؤكد أنه يتطلب معدلات فائدة أعلى يرافقه تباطؤاً

اقتصادياً

الجانب المضيء هو أن تركيا شهدت فترات تضخم مرتفع من قبل وعلى الرغم من جميع التكاليف الحالية، إلا أنها تتمتع بروح ريادية قوية للحفاظ على الأعمال. على الرغم من هذه المشكلات، لكن التضخم الحالي يمثل مشكلة حقيقية للغاية بالنسبة لغالبية الشعب التركي، حيث يقلل من مستويات المعيشة ويضر بآفاق الاقتصاد على المدى الطويل. يمكن أن تكون محورية في الانتخابات الرئاسية المقبلة.